

التشابك بين التحرر الوطني وقضايا الديمقراطية الاجتماعية في فلسطين؟



جبريل محمد

مقدمة

حكم ذاتي محدود الصلاحيات والسيطرة، فإن ذلك لا يغنينا أبداً عن العودة لمنابع التفكير التي استنبطت منها هذه القوى مواقفها سواء فيما يتعلق بالديمقراطية السياسية أم بالديمقراطية الاجتماعية.

تستند هذه الورقة إلى منهج تحليل النصوص التي هي برامج أو إصدارات رسمية لهذه الفصائل بمعنى أنها وثائق مقررة رسمياً لهذه القوى، وليست اجتهادات فردية لبعض القادة منهم. كما إننا نطلق هنا من موقع فكري يتماثل مع عموم مواقف هذه القوى وأي نقد هنا لمواقف هذه القوى لا يقلل من دورها في مسار الحركة الوطنية التحررية أو خلق مساحة مهمة للفكر التقدمي في المجتمع الفلسطيني بمختلف تجمعاته المكانية في الوطن والشتات. هذا النقد ينطلق من مقولة «من سلاح النقد إلى نقد السلاح»، بمعنى أن الموقع النقدي الذي اختارته هذه القوى للتيار الرئيس في الحركة الوطنية من خلال تبني النظرية الماركسية، يحتاج هو أيضاً إلى نقد بهدف تصحيح مسار اليسار الفلسطيني، والإسهام في استعادة تأثيره في المجتمع الفلسطيني.

في هذه الورقة سنعالج المضامين الاجتماعية الاقتصادية في برامج حركة التحرر الفلسطينية، وسنركز هنا على برامج القوى اليسارية ممثلة في ثلاث قوى رئيسية هي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين كقوتين نبعتا من أصول قومية تحولت إلى مواقع اليسار بعد نقد تجربة حركة القوميين العرب، وحزب الشعب الفلسطيني، كوريث للحركة الشيوعية التقليدية في فلسطين.

ونستند في هذه الورقة إلى ما نشرته هذه القوى من برامج وإصدارات تتعلق بموقفها الاقتصادي الاجتماعي، وآلية ربط ذلك الموقف بمهمات التحرر الوطني التي تشكل الحلقة المركزية بين مهمات الحركة الوطنية الفلسطينية عموماً واليسار الفلسطيني بشكل خاص، وحتى لو اقتصر نقاشنا في هذه الورقة على مرحلة ما بعد اتفاق إعلان المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية والدولة العبرية، وما نجم عنه من قيام سلطة

هل يمكن فصل التحرر الوطني عن الاقتصادي الاجتماعي؟

إذا تم الانطلاق من كون كل الظواهر الاجتماعية هي ظواهر تاريخية محكومة بحركة التناقضات في المجتمعات فإن الاستنتاج الأساسي لذلك يقول إن حركات التحرر الوطني ما هي إلا تعبير عن صراع يأخذ طابعه القومي لكنه في الجوهر صراع طبقي، فقد تكلم لينين عن الأمم الظالمة والأمم المظلومة في أكثر من موضع، وأن الأمم المظلومة في سعيها لتقرير مصيرها تهب بمختلف طبقاتها المتضررة من الاستعمار لمقاومته، من هنا تم رفع شعار الأممية الثالثة «يا عمال العالم ويا أيتها الشعوب المضطهدة اتحدوا». هنا وفي أكثر من موضع يرى لينين أن على الحركة العمالية في البلدان المستعمرة الإنخراط بقوة في النضال التحرري، كما رأى أن مهمات الثورة البرجوازية الديمقراطية في المستعمرات لا تقع على عاتق برجوازية هذه المستعمرات وحدها، بل إن عملية الانتقال من واقع الإقطاع إلى الدولة القومية البرجوازية تعني تحرير الفلاحين من ربطة الإقطاع وبالتالي على الحركة العمالية أن تبني تحالفها المتين مع الفلاحين.

ويرى ماو تسي تونغ: «إن قيام الرأسمالية وتطورها لا يمثل سوى واحد من التغيرات التي طرأت على الصين منذ أن تغلغت الرأسمالية

وقبل أن تدخل الورقة إلى تحليل هذه النصوص، ستقدم منطلقاتها النابعة من الأدب الاشتراكي حول الجمع بين مهمات الثورة الوطنية التحررية والديمقراطية السياسية ومهمات التحرر الاجتماعي الاقتصادي، وآليات هذا الجمع في تجارب ثورية مختلفة الظروف تاريخيا على مختلف الأصعدة، وهي الثورة الصينية والثورة الفيتنامية والثورة الجزائرية، وربما نخرج على الثورة الكوبية بسرعة باعتبار أن هذه الثورات قد حملت مهمات التحرر الوطني من الاستعمار المباشر أو غير المباشر ومهمات بناء مجتمع ديمقراطي اشتراكي يقيم العدالة الاجتماعية، محللين الأفكار التي استندت إليها هذه الثورات ومآلات ممارستها للحكم بعد تحقيق الاستقلال الوطني.

هذا لا يعفينا أيضا من التطرق للجدل العالمي حول الديمقراطية والعدالة الاجتماعية حيث وضعها كثيرون في تضاد فيما حاول منظرون آخرون أن يؤلفوا بين المهمتين، حيث برز ما يعرف بالطريق الثالث بعد انهيار الكتلة الاشتراكية. غير أن تركيزنا هنا سيكون على حركة التحرر الفلسطينية ويسارها بشكل خاص، وبما يسلط الضوء على ما أنجزته أو أخفقت في إنجازه على صعيد الديمقراطية الاجتماعية.

فيها، بل هناك وجه آخر لازم هذا التحول وعرقله، ويتمثل في تواطئ الإمبريالية مع القوى الإقطاعية في ممارسة الضغط على تطور الرأسمالية الصينية.»، ويرى ماو أن هذا الوضع خلق تناقضين أساسيين في المجتمع الصيني الحديث: التناقض بين الإمبريالية والأمة الصينية، والتناقض بين الإقطاعية وجماهير الشعب الغفيرة. وهناك أيضا بطبيعة الحال تناقضات أخرى، كالتناقض بين البرجوازية والبروليتاريا، والتناقضات داخل صفوف الطبقات الحاكمة الرجعية، إلا أن الذي يحتل المكانة الأولى بين هذه التناقضات المختلفة، هو التناقض بين الإمبريالية والأمة الصينية، وأن الثورات الكبرى في الصين الحديثة والمعاصرة قد قامت ونمت على أساس هذه التناقضات الأساسية. ولأجل ذلك حدد ماو طبيعة الثورة بأنها ثورة برجوازية ديمقراطية من طراز خاص فهي تمهد السبيل للرأسمالية المستقلة لكنها تمضي على طريق الاشتراكية. بهذا وعلى ماو عملية الترابط بين التحرر الوطني من الاستعمار والتحرر الاقتصادي الاجتماعي من بقايا الإقطاع المحلي والرأسمالية أيضا.

في الجنوب اعتمد النضال ضد الحكومة الاستعمارية على النضال الجماهيري السياسي من مظاهرات إلى نضالات نقابية، وإضرابات عمالية، ونضالات ضد التجنيد في جيش الحكومة الجنوبية. كل ذلك ساهم في مساعدة الثورة المسلحة على الاستمرار والانتصار.

فيها، بل هناك وجه آخر لازم هذا التحول وعرقله، ويتمثل في تواطئ الإمبريالية مع القوى الإقطاعية في ممارسة الضغط على تطور الرأسمالية الصينية.»، ويرى ماو أن هذا الوضع خلق تناقضين أساسيين في المجتمع الصيني الحديث: التناقض بين الإمبريالية والأمة الصينية، والتناقض بين الإقطاعية وجماهير الشعب الغفيرة. وهناك أيضا بطبيعة الحال تناقضات أخرى، كالتناقض بين البرجوازية والبروليتاريا، والتناقضات داخل صفوف الطبقات الحاكمة الرجعية، إلا أن الذي يحتل المكانة الأولى بين هذه التناقضات المختلفة، هو التناقض بين الإمبريالية والأمة الصينية، وأن الثورات الكبرى في الصين الحديثة والمعاصرة قد قامت ونمت على أساس هذه التناقضات الأساسية. ولأجل ذلك حدد ماو طبيعة الثورة بأنها ثورة برجوازية ديمقراطية من طراز خاص فهي تمهد السبيل للرأسمالية المستقلة لكنها تمضي على طريق الاشتراكية. بهذا وعلى ماو عملية الترابط بين التحرر الوطني من الاستعمار والتحرر الاقتصادي الاجتماعي من بقايا الإقطاع المحلي والرأسمالية أيضا.

يختلف الأمر نوعا ما في التجربة الفيتنامية عن التجربة الصينية، فرغم إقامة الصينيين للحكومات الثورية في المقاطعات التي كانت تُحرر، إلا أن فيتنام التي انقسمت إلى جنوبية عاصمتها سايجون، وشمالية عاصمتها هانوي وفق مبدأ اعتمد على نظرية قاعدة الارتكاز

واليمينية، لكنها وضمن موازين القوى فيها انحازت إلى جانب من التطبيق الاشتراكي حيث ساد القطاع العام المفاصل الأساسية للاقتصاد الجزائري، إضافة إلى تأمين حقوق اقتصادية واجتماعية للطبقات الشعبية.

غير أن واقع البيروقراطية وغياب الديمقراطية والتعددية قد أفضى إلى أزمات كبيرة عصفت بالاقتصاد الجزائري وانتشر الفساد بشكل كبير، وزاد انتشار الفقر خاصة في ظل العشرية السوداء، لتخضع الجزائر لإرادة صندوق النقد الدولي ووصفاته القائمة على الخصخصة، والتي زادت من عمق الفساد وأدخلت الجزائر في مديونية جديدة.

نمط آخر هو نمط ثورات أمريكا اللاتينية وهو نمط ظهر أيضا في أوساط الفلاحين وحركات المحرومين من الأرض، فعندما بدأت ثورة «فارك» أعلنت في برنامجها السياسي، عن الإصلاح الزراعي الجذري عبر إعادة توزيع الأراضي على الفلاحين الصغار وإلغاء حيازة الأراضي الكبيرة. وأصبح تطبيق الإصلاح الزراعي شرطا من شروط المصالحة بين فارك والحكومة الكولومبية في مفاوضات 2017، وقد قامت فارك خلال سيطرتها على مناطق واسعة من كولومبيا بتوزيع الأراضي على الفلاحين، هنا جرى بشكل واضح عملية مساومة بين الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية الاجتماعية، بحيث تخلت القوات المسلحة

أما في الجزائر فقد كانت الأمور مختلفة نوعا ما، فهناك الاستيطان الأوروبي الذي بنى قطاعا حديثا بالاعتماد على تسهيلات السلطة الاستعمارية، فيما كان القطاع الوطني تقليدي زراعي أو حرفي في المدن، بينما كان الاستعمار الفرنسي ييسر سيطرته على قطاع النفط والتعدين، وحين انطلقت الثورة الجزائرية عام 1954 وضعت ميثاقها الأول الذي حدد أهداف الثورة بالاستقلال الوطني وإقامة الدولة الجزائرية الشعبية الاجتماعية ضمن المبادئ الإسلامية. وقد حدد دستور الجزائر لعام 1963 بعض الأهداف الاقتصادية الاجتماعية والسياسية للثورة بعد الاستقلال تمثلت في الشروع في إنجاز الإصلاح الزراعي، وإنشاء اقتصاد وطني ينهض العمال بتسييره، وانتهاج سياسة اجتماعية لفائدة الجماهير كي يرتفع مستوى معيشة العمال، والتعجيل بترقية المرأة قصد اشتراكها في تدبير الشؤون العامة، وتطوير البلاد، ومحو الأمية، وتنمية الثقافة القومية، وتحسين السكن، والحالة الصحية العامة. هنا يمثل نموذج الجزائر صورة أخرى عن التوجه الاجتماعي والسياسي، فقد ربط الدستور بين تحقيق أهداف وطنية استقلالية وضمن جانب مهم من العدالة الاجتماعية، إلا أنه حدد أن المسير لأجل تحقيق هذه الأهداف هو «حزب الطليعة الواحد» ممثلا بجهة التحرير الوطني الجزائري، والتي كانت تمثل تنوعا فكريا وسياسيا من مختلف التيارات اليسارية

أقرب إلى الصينية أو الفيتنامية من خلال مفهوم حزب الطليعة الواحد، بينما كان الأمر مختلفاً في أمريكا اللاتينية، فقد كانت تحاول بناء ديمقراطيات شعبية جمعت بين التعددية السياسية والإصلاحات الاجتماعية، وهي تجارب لا زالت في الميزان رغم مرور زمن عليها.

فلسطين هل هي قاعدة أم استثناء:

بفعل المشروع الإجلائي والاستيطاني للصهيونية، شكلت فلسطين حالة فريدة، فلم يكن هدف المشروع الصهيوني استغلال موارد تعتبر فلسطين فقيرة بها، ولا استغلال الأيدي العاملة، بل كان الهدف هو الاستيلاء على الأرض وطرد الشعب منها وإحلال المستوطنين محلهم، هذا لم يحدث في الصين أو فيتنام أو كوبا ونيكاراغوا، ولا حتى في الجزائر التي تم استيطانها في فترة، لكن لم يتم طرد شعبها منها، من هنا تكمن فريدة فلسطين في أنها مشروع نفي للقائم وإحلال كيان مستحدث عليها اجتماعياً واقتصادياً وإقامة سلطة سياسية غريبة عنها، هذا المشروع لا زال يتمدد ويتعمق في الأرض الفلسطينية من خلال السيطرة على مزيد من الأراضي، وتخفيف منسوب الوجود الفلسطيني من خلال عمليات تطهير عرقي متعاقبة كان أكبرها اللجوء والتشريد الذي حصل إثر نكبة عام 1948، ثم النزوح الذي حصل إثر احتلال ما تبقى من فلسطين عام 1967، عدا عن أشكال التهجير غير

الثورية الكولومبية عن إسقاط النظام والدخول في عملية ديمقراطية، فيما تنازلت الحكومة بقبولها الإصلاح الزراعي وإصلاحات اجتماعية اقتصادية أخرى. وفي نيكاراغوا شكلت الجبهة الساندينية «مجلس إعادة بناء وطنية تمثلت فيه الكتلة الساندينية والبرجوازية. وتم إعلان أن مبادئ الثورة هي الاقتصاد المختلط، والتعددية السياسية وعدم الانحياز، بما هي استراتيجيات ضرورية في المدى القصير.» وكان برنامج الجبهة الساندينية يتضمن بناء حكومة ثورية تتيح مشاركة تامة للسكان برمتهم، على صعيد وطني ومحلي، واحترام حقوق الإنسان، وحرية تنظيم الحركة النقابية في المدن وفي القرى، وحرية تنظيم مجموعات الفلاحين، والشباب، والطلاب، والنساء.. الخ. وجرى نزع ملكية كبار ملاكي الأراضي، وتوزيع الأرض، وتشكلت نقابات وجمعيات فلاحين، كما جرى تأمين مصانع وبنيات وأملاك أخرى لأوليغارشية سوموزا».

خلال استعراض النماذج الثورية السابقة نجد أن هناك نمطا خاصا لكل تجربة، وبمقارنتها مع الحالة الفلسطينية نجد أن ما سبق كان متقدما كثيرا على التجربة الفلسطينية من الناحية الاقتصادية الاجتماعية، أما من ناحية الحقوق المدنية والسياسية فإن تجارب كالصين وفيتنام اعتمدت نظام الجبهة الوطنية الموحدة والمتوافقة أكثر من الديمقراطية السياسية الغربية، فيما اقتفت الجزائر تجربة

أبعاد التحرر من الاستعمار والصهيونية، دون إيلاء أهمية كبيرة للبعد الاقتصادي الاجتماعي لحركة التحرر الوطني، فهي لم تقم سلطة ثورية على أرضها كما أنها تعاملت مع احتياجات المخيمات الاجتماعية والاقتصادية من خلال الاعتماد على وكالة الغوث أو سياسات الدول المضيفة وخاصة في الأردن وسوريا، مما أضعف التوجهات الميدانية لفحص مدى تقدمية الأطر السياسية الفلسطينية في ميدان الفعل الاجتماعي الاقتصادي وامتحان مواقفها النظرية في هذا المجال.

حتى منظمة التحرير الفلسطينية في وثائقها لم تتطرق إلى أبعاد اقتصادية اجتماعية، كما أغفل الميثاق الوطني الفلسطيني هذه الأبعاد، عدا عن أن برامج منظمة التحرير وقرارات المجالس الوطنية المتعاقبة لم تقدم رؤية اقتصادية اجتماعية للدولة الفلسطينية المنشودة، وظل هذا مؤجلاً إلى ما بعد التحرير.

على صعيد التيار المركزي في الحركة الوطنية آنذاك وهو حركة فتح فقد تطرقت في بيان تأسيسها وفي برنامجها السياسي الأول إلى موضوعة الأرض، واستعارت الموقف الفيتنامي: «الأرض لمن يفلحها»، وأضافت عليه: «وللسواعد التي تحررها»، فيما لم تتطرق إلى برامج اجتماعية اقتصادية أخرى.

بالنسبة للتيار اليساري في الساحة

المباشرة عبر تضيق الخناق الاقتصادي، ودفق الشباب إلى الهجرة، أو نقل السكان بالقوة كما حصل في قطاع غزة في أواخر الستينات وأوائل السبعينات حيث هجرت قوات الاحتلال آلاف العائلات من مخيمات القطاع إلى الضفة أو إلى شرقي نهر الأردن.

وإذا كان المشروع الصهيوني في فلسطين قد حمل معه مشروعاً فرعياً بإقامة نظام سياسي ديمقراطي وعصري في شكله، فإن الحركة الوطنية الفلسطينية ومنذ نشأتها لم تواجه هذا المشروع السياسي بمشروع بديل قادر على هزيمته، ففي حين دأبت الصهيونية على عملية تحويل الكيانية الدينية اليهودية إلى قومية تأثراً بيزوغ القوميات في أوروبا، ظلت الكيانية الفلسطينية تسير بطرق تقليدية قائمة على بطيركية سياسية اعتمدت قيادة العائلات للحركة الوطنية حتى عام 1948، ثم تم تغييب الحالة الفلسطينية لعقدين من الزمن حتى برزت الحركة الوطنية الفلسطينية المعاصرة والتي انغمست تماماً في مسألة التحرر الوطني مهمشة كل أشكال النضال الاجتماعي أو إنها جرت على هامش الحركة.

هذه الحركة لم تنطلق من الأرض الفلسطينية بل انطلقت من الشتات وكان عمادها الأساس أبناء المخيمات من اللاجئين في الأردن وسوريا ولبنان، كما تمركزت قيادتها خارج فلسطين ومعظم رموزها القيادية من الشتات وبالتالي شكل هذا عاملاً حاسماً في التركيز على

الانتفاضة الشعبية وأوسلو..

مفارقة كبرى

حين اندلعت الانتفاضة الشعبية لم تقدم برنامجا سياسيا فحسب، بل قدمت برامج اجتماعية هامة ساهمت في تكافل المجتمع من جهة وخلق حالة من الفصل النسبي عن السوق الاحتلالي، سواء بتطور التوجه الانتاجي البسيط أو بمقاطعة البضائع التي لها بديل محلي، أو بأشكال التكافل الاجتماعي المختلفة لدرجة بات لكل فلسطيني دور في هذه الانتفاضة من المواجهة المباشرة مع جنود الاحتلال إلى زراعة شتلة في حديقة المنزل إلى إنشاء التعاونيات وتشكيل لجان الحراسة الليلية، لقد كانت الأراضي الفلسطينية على عتبة عصيان مدني حقيقي بأشركته بيت ساحور في تجربتها العصيانية الغنية.

بتشكل السلطة الفلسطينية وفق اتفاق أوسلو وملحقاته، بات أمامها مهام غير تلك التي كانت تؤديها المنظمة من خارج فلسطين، فقد باتت أمام مهام مركبة حيث نشرت وهما بأن قيام السلطة ما هو إلا مقدمة لقيام الدولة، وأن جل تركيز السلطة ينصب على ذلك، وبالتالي بنت السلطة هيكلها الإداري كبنى دولانية، لتمارس مهمة احتكار العنف من خلال وحدانية الأجهزة الأمنية، ووحداية التصرف بالموارد المتاحة من خلال الوزارات المشكلة، إضافة لبناء هيكل سياسي مكون من سلطة تشريعية

الفلسطينية، فقد أنغمس في صياغة شعارات أيديولوجية حول المواقف الاجتماعية والطبقية دون أن يقدم خريطة واضحة لرؤيته الاجتماعية الاقتصادية وطرق تنفيذها، فيما علت لديه نبرة الخطاب الطبقي الذي لم يستند سوى إلى لمح الظواهر الاجتماعية دون تحليلها وتحديد الحلقات المركزية التي يجب العمل عليها. فإذا أخطأ الشيوعيون التقليديون في ثلاثينيات القرن الماضي في شعار وحدة البروليتاريا اليهودية والعربية ضد الصهيونية والاستعمار وضد الرجعية المحلية الفلسطينية، فإن النسخة الجديدة من اليسار الفلسطيني لم تقدم سوى شعارات مثل تحرير المرأة عبر انخراطها في الكفاح الوطني، والاعتماد على الطبقات الشعبية في التجنيد والتنظيم.. الخ.

لعل الانشداد الرئيس لموضوعة التحرر الوطني هو الذي غيب عن تفكيرها الانتباه إلى القضايا الاقتصادية الاجتماعية والسعي لبناء برامج تستجيب لحاجات الشعب الفلسطيني، حيث لم تعتبر الأرض المحتلة سوى ساحة أسناد للمركز الكفاحي الفلسطيني في الخارج حتى الخروج من بيروت عام 1982 والذي أعاد للأرض المحتلة اعتبارها في البرامج الفلسطينية، ولكن من زاوية واحدة هي زاوية خلق ساحة صراع جديدة تدار عن بعد من دمشق أو تونس.

على كافة مساحة القطاع ولم تستطع أن تحقق انفصالا تاما عن تحكم الاحتلال بالمنافذ، وبتنا أمام نظامين سياسيين فلسطينيين أحدهما قام بقوة السلاح والآخر استغل فرصة الانقسام ليفرض نظامه الشمولي.

في إطار هذا المسار حاول اليسار الفلسطيني أن يحد من مكانة الحركة الوطنية الفلسطينية كقوة متميزة عن التيارين الديني السياسي والوطني شبه العلماني، وفيما انحاز فكر هذين التيارين لصالح خطاب اقتصادي عام حول التعاضد بين كافة الطبقات من أجل التحرر الوطني ونفيا أية صفة طبقية عن تفكيرهما تجاه المجتمع إلا أن واقع الممارسة العملية أثبت انحياز هذين التيارين لصالح الطبقات الغنية، وذلك من خلال تمكن هذين التيارين من إدارة واقع سلطة محدودة سواء في الضفة أو القطاع. حتى إن هذا الانحياز العملي لم يجد تبريره الأيدولوجي لا في التيار المركزي ولا في التيار الإسلامي، حيث شكلت الممارسات الاجتماعية الاقتصادية لهما نوعا من الاستجابة للشروط الإقليمية والدولية التي خضعتا لهما، وبالتالي فليس هناك برنامجا حقيقيا لهذين الفصيلين في هذا المجال بقدر ما هنالك مواقف متباينة أو متفرقة لا يجمعها ناظم فكري محدد، سوى التخزع بأنه لا يمكن معالجة هذه القضايا قبل التحرر الوطني وإنجازه.

(المجلس التشريعي المنتخب)، وسلطة تنفيذية (الحكومة)، وسلطة قضائية، واعتمدت السلطة في بنائها هذا نموذجا يستند إلى هيمنة واضحة لشخص الرئيس من جهة وللفصيل الذي يدعم السلطة، مع وجود بعض التحالفات التي ظلت هامشية أمام مركزية قرار فتح وقوتها وانتشارها الجماهيري.

بالمقابل عانت السلطة من معارضة قوية من خارج النظام السياسي قرابة عقد من الزمان أدارته من خلال القمع البوليسي أحيانا أو من خلال الوصول إلى تفاهات محددة حيث غلبت لعبة الصراع على لعبة التوافق، إلى أن كانت انتخابات عام 2006 والتي شكلت توافقا فلسطينيا عاما تقريبا على الاحتكام للعبة سياسية داخل إطار السلطة أساسها القانون الأساسي للسلطة، وقانون الانتخابات الذي تحول من مناطقي إلى مناصفة بين التمثيل النسبي والمناطقية، أوجد هذا النظام الانتخابي ازدواجية سلطة تركزت أساسا في قطاع غزة، وتمظهرت هذه الازدواجية بصراع دموي انتهى بحسمه يوم 14 حزيران 2007، وأدى هذا الحسم إلى سيطرة حماس على قطاع غزة فيما سيطرت فتح على مناطق الضفة الغربية، هنا استفادت حماس من الانسحاب من طرف واحد من القطاع، فيما لم يطبق هذا في الضفة، وبذلك ظلت سيطرة فتح والسلطة في الضفة محدودة بمحددات الاتفاقات، فيما كانت حماس قد سيطرت داخليا

هل كان اليسار مختلفا؟

الفلسطينية سياسيا واجتماعيا واقتصاديا، كما إننا لا نجد معالجات جادة في اوساط اليسار لعملية الربط بين واقع المجتمع الفلسطيني اقتصاديا واجتماعيا ومهمات العملية التحررية.

لقد برع كتاب فلسطينيون من خارج الأحزاب السياسية وينتمون لليسار نظريا في تقديم بعض التوصيفات، ويمكن القول إن بعض القوى اليسارية استفادت مما قدموه في هذا الجانب.

ولعلنا نحتاج في هذه الورقة إلى الإطالة على برامج الأحزاب موضوع الورقة وكيف ربطت الاقتصادي الاجتماعي بالسياسي التحرري خاصة في مرحلة ما بعد أوصلو.

• الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين:

في تعريفها لنفسها ترى الجبهة أنها «حزب سياسي كفاحي، يعمل لتوعية وتنظيم وقيادة الجماهير الفلسطينية من أجل استعادة الحقوق الوطنية الفلسطينية وفي مقدمتها حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس كهدف مرحلي على طريق إقامة دولة فلسطين الديمقراطية على كامل التراب الفلسطيني، والتي يعيش جميع مواطنيها بمساواة كاملة بدون تمييز في الحقوق والواجبات، وهو يناضل من أجل إقامة مجتمع اشتراكي خالي من الاستغلال، قائم على المبادئ الديمقراطية والإنسانية على طريق تحقيق مجتمع عربي اشتراكي

بداية، لم يمسك اليسار بأية سلطة أو قيادة لحركة التحرر الوطني، حتى ينفذ رؤاه سياسية كانت أم اقتصادية اجتماعية عبر برامج واضحة ومحددة لها شعاراتها الاستراتيجية والتكتيكية العملية، كما أنه انغمس في موضوعة التحرر الوطني بخط يحاول تصحيح وإصلاح المسار السائد من خلال الشراكة والتحالف لا من خلال طرح برنامج مواز، بمعنى أنه لم يطرح نفسه بديلا متميزا مستقلا عن البنية العامة بل طالما أكد حرصه على التمسك بالبنية العامة للمنظمة رغم حالات نقد هنا وهناك إلا إنها كانت تتعلق بالقضية الوطنية التحررية أكثر منها بالقضية الاجتماعية الاقتصادية.

ورغم ذلك حافظ اليسار من خلال الشعارات العامة وبعض الممارسات على هوية مختلفة عن التيار السائد شكلت أحيانا تيارا فكريا ولغة خطاب منتشرة في أوساط الناس، لكنه لم يتجاوز هذا الخطاب التبشيري إلى خلق نماذج عملية تؤكد تمايزه القاطع عن السائد. ربما يعود ذلك إلى ضعف الإمكانيات من جهة أولى والانغماس في المسألة الوطنية التحررية من جهة ثانية، أما الجهة الثالثة وهي الأهم فهي ذلك الفقر النظري والفكري الخاص والنابع من غياب التحليل الملموس للواقع الملموس، فحتى الآن لم نستطع العثور على معالجة نظرية شاملة توصف الحالة

موحد».

وورد في مادة أخرى من نظامها الداخلي أن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تسعى لتحقيق أهداف وحقوق الشعب الفلسطيني وكادحيه وفي مقدمتهم العمال والفلاحين الفقراء، وهي تضم في صفوفها العناصر المناضلة والديمقراطية في كافة الطبقات والفئات الاجتماعية التي تعمل من أجل الاستقلال الوطني والتقدم الاجتماعي، وتناضل من أجل وحدة كل القوى والفعاليات والشخصيات الديمقراطية في إطار سياسي - ديمقراطي موحد. وهي تسعى لتمكين الطبقة العاملة وعموم الكادحين وممثليهم للقيام بدورهم القيادي في هذا الإطار.

أما المادتين السادسة والسابعة فتتناول على أن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تسعى من أجل تعزيز التقدم الاجتماعي، وتنمية الاقتصاد الوطني، وترسيخ قيم العدالة الاجتماعية والمساواة والديمقراطية وحرية الانتماء الفكري والديني والسياسي للأفراد والجماعات وتدعو إلى فصل السلطات واستقلال القضاء واعتبار ممثلي الشعب المنتخبين هم مصدر التشريع الوحيد. وتناضل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين من أجل توسيع وتعزيز المكتسبات والحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للنساء على طريق تحقيق المساواة والتحرر الاجتماعي الناجز لهن.

في هذه المواد التعريفية نرى أن الجبهة تعبر عن رؤية تقدمية على المستوى النظري، لكننا نجد أيضاً أن هناك نزعات ليبرالية تختلط بالنزعة التقدمية فقد خلط التعريف بين المهام الاقتصادية الاجتماعية وبين المهام السياسية المتعلقة بالحرية والتعددية واستقلال القضاء، ولم يربط التعريف بين المهمتين بوضوح بل جاء الأمر كصيغة تجاور أكثر منها صيغة ترابط. هل ارتبط الموقف النظري التقدمي بالممارسة العملية للجبهة وما هي درجة هذا الارتباط؟ هذا السؤال يحيلنا إلى مراجعة تاريخية للجبهة منذ مباشرتها عملها الجماهيري في الأرض المحتلة نهاية سبعينات القرن الماضي وطوال ثمانيناته حتى قامت السلطة، فقد جهدت الشعبية في تشكيل لجان العمل التطوعي وممارسة أنشطة تطوعية فعالة في مختلف مدن وقرى ومخيمات الضفة والقطاع وفي القدس وشاركت أطرها التطوعية في مخيمات تطوعية في الجليل والمثلث، كما حاولت إنشاء تعاونيات إنتاجية في بعض القرى، وكانت ممثلة في الاتحاد العام لنقابات العمال ورفضت الانشقاقات التي اعترته في الثمانينات، لكن هذا الدور ظل تابعه خدماتياً (لجان العمل التطوعي) أو رمزياً (التعاونيات)، حتى انخرطت في معمعان الانتفاضة وأسهمت بشكل أساسي في صياغة برامج الانتفاضة الاقتصادية الاجتماعية، لكن بالنظر إلى كل التحليلات التي قدمتها حول مآلات الطبقة

لبرنامج السلطة تعمل من أجله لا في الصراع على السلطة المحكومة بسقف أو سلو، بل في الصراع من أجل كسب الجماهير وخرطهم من خلال النضال الاقتصادي الاجتماعي في المعركة الوطنية التحررية.

• الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين:

لا تختلف الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في هذا المجال عن الجبهة الشعبية، مع أسبقية الجبهة الديمقراطية على الشعبية في مجال العمل الجماهيري في الأرض المحتلة سواء في الجانب النسوي أو النقابي في سبعينيات وثمانينيات القرن المنصرم، وقد أولت الجبهة الديمقراطية اهتماما عاليا بهذا الجانب في تلك الفترة، لكن حدود انتشارها كان أقل من انتشار الجبهة الشعبية في الأراضي المحتلة، ورغم ذلك أسهمت الديمقراطية في إرساء العمل النسوي الفلسطيني بشكل كبير كما أسهمت في العمل النقابي في أوساط العمال لدرجة أنها شكلت اتحادا عماليا مستقلا بعد انشقاق كتلة الوحدة العمالية عن الاتحاد المركزي، غير أن الانشقاق الذي عانته الجبهة الديمقراطية بخروج (الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني-فدا) من تنظيم الديمقراطية قد أخرج معه أغلب الكفاءات النقابية والنسوية، هذه الكفاءات هي التي شكلت قيادة فدا في الداخل، وبالتالي ضعف تأثير الجبهة الديمقراطية في العمل الجماهيري، كما ضعف دورها في العمل الأهلي بعد قيام

البرجوازية الفلسطينية التي قادت إلى أو سلو، فإنها لم تضع برنامجا عمليا في الجانب الاقتصادي الاجتماعي يواجه حتى لو من خارج السلطة برامج السلطة، فقد أسهبت الجبهة في تشخيص السلطة وانحيازاتها الطبقيّة/السياسية، لكنها لم تمارس أنشطة ونضالات فعالة وذات تأثير في مجال الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، وظلت مناهضتها لترجمات أو سلو ومناهضة سياسية، تركزت في جوانب الحقوق المدنية والسياسية وغيبت الحقوق الاقتصادية الاجتماعية، لتهدر بذلك فرصتها التاريخية بالحفاظ على وزنها السياسي في المجتمع الفلسطيني لو قامت بطرح بديلها الاقتصادي الاجتماعي، فقد أركنت الجبهة وعبر تحول منظماتها الجماهيرية إلى مؤسسات أهلية على هذه المؤسسات التي غابت بشكل كبير عن رقابتها أو إشرافها، ان تقوم بهذا الدور، لكن الحصيلة كانت هي ان هذه المؤسسات وبدل أن تكون قوة ضغط على السلطة، أصبحت مكملًا للنقص في برامج السلطة، الأمر الذي حولها إلى مجرد مقدم خدمات لا محشد لقوى اجتماعية مناهضة لسياسات السلطة الاقتصادية الاجتماعية.

صحيح أن الجبهة الشعبية لم تشارك في السلطة التنفيذية، وأن دورها في السلطة التشريعية الأخيرة كان محدودا بحكم تعطل المجلس التشريعي وضعف التمثيل العددي لها، لكنها في النهاية لم تطرح برنامجا موازيا

الاقتصادية على خطين: فمن جهة يعاني المواطن الفلسطيني تداعيات قيود بروتوكول باريس والتبعية للاقتصاد الإسرائيلي؛ ومن جهة ثانية، فهو يعاني من اعتماد السلطة الفلسطينية أجنحة سياسية اقتصادية نيوليبرالية مغرقة في يمينيتها، ما يؤدي إلى زيادة حالة الإفقار في صفوف الفلسطينيين، ويغرقهم في أزمت اقتصادية طاحنة». وفي هذا السياق، أكد المؤتمر أن هذا يملئ على القوى الوطنية الجذرية، والديمقراطية والنقابات والاتحادات العمالية والمهنية، والمرأة والشباب ومؤسسات المجتمع المدني القيام بالدور المطلوب في الدفاع عن حقوق الطبقات الشعبية الفقيرة الكادحة وشرائح واسعة في الطبقة الوسطى، وتطوير وسائل النضال من أجل تحويل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية إلى أعمدة النضال الوطني الفلسطيني، من أجل الحرية والعدالة والمساواة، وإلى قضية تفرض نفسها على جدول أعمال المؤسسة الوطنية وبرنامجها السياسي دفاعاً عن الطبقات الشعبية. كما أكد أن ما تعانيه مناطق السلطة الفلسطينية وبالذات في الريف والمخيمات وقطاع غزة الواقع تحت الحصار، يفرض العمل على النضال من أجل إعادة توزيع الموارد المالية المتاحة للشعب الفلسطيني، وتوجيه إنفاقها بما يخفف من الآثار السلبية الواسعة لواقع التبعية للاقتصاد الإسرائيلي، والسياسات الاقتصادية

السلطة، وبالنظر إلى نظامها الداخلي ووثائقها، فيما يخص الجانب الاقتصادي الاجتماعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة لا نجد اختلافاً نظرياً كبيراً بينها وبين الجبهة الشعبية، فيما نجد أنها اختلفت في الممارسة العملية عبر مشاركتها في حكومتين؛ الأولى هي حكومة الوحدة الوطنية عام 2006 وحكومة سلام فياض الثانية، بمعنى أنها قبلت السياسات الاقتصادية الاجتماعية الناجمة عن أوصلو، وهي أكثر مرونة من الشعبية في التعاطي مع مسألة المشاركة في الحكومات التي تشكلها السلطة، كما ترأس ممثلها في المجلس التشريعي (قيس عبد الكريم) لجنة التربية والقضايا الاجتماعية في المجلس التشريعي المعطل، وبالتالي لم تسنح الفرصة لتقييم الدور الذي قام به في هذا المجال.

جاء المؤتمر السابع للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين عام 2018 ببرنامج فيه نوع من الاختلاف عن البرامج السابقة للجبهة، حيث تطرق إلى نقد الفساد المستشري في السلطة ونقد فساد السياسات الاجتماعية والاقتصادية للسلطة الفلسطينية، حيث جاء في البيان الختامي للمؤتمر: «إن المواطن الفلسطيني في مناطق السلطة الفلسطينية يعاني من سياسة اقتصادية، من شأنها أن تلحق الضرر الشديد بمصالح أوسع الشرائح من أبناء الشعب الفلسطيني على اختلاف مراتبها الاجتماعية. وتتحرك هذه السياسة

• حزب الشعب الفلسطيني

تعود جذور الحزب إلى بدايات الحركة الشيوعية في فلسطين في عشرينيات القرن الماضي، وقد غلب على مفهوم هذه الحركة الشيوعية مفاهيم أعطت الأولوية للطبقي على الوطني التحرري، بعكس الجبهتين التي تعود أصولهما لحركة القوميين العرب التي أعطت أولوية للتحرر القومي الوطني، وأهملت البعد الطبقي حتى جاء تحول فرعها الأردني الفلسطيني نحو اليسار، مرتكزا على مفاهيم يسارية مستقاة من تجارب حركات يسارية تحررية وطنية كفيتنام وكوبا والصين وغيرها، واستمرت هذه النزعة الطبقية لدى الحركة الشيوعية في فلسطين حتى قيام عصبة التحرر الوطني عام 1943، حيث انتقل الشعار من وحدة البروليتاريا العربية اليهودية في مواجهة الاستعمار الإنجليزي وكلا من الإقطاع العربي والرأسمالية الصهيونية إلى الدعوة لدولة ديمقراطية واحدة، وهو ما نتج عن انشقاق في الحركة الشيوعية على أساس قومي منذ عام 1940. وبعد النكبة لم يتسن للشيوعيين الفلسطينيين إعادة تشكيل حزبهم الخاص إلا في قطاع غزة، أما في الضفة الغربية فقد نشط الشيوعيون ضمن الحزب الشيوعي الأردني، وهنا ركز الحزب على مقاومة الأتحاف الاستعمارية وعلى العمل في النقابات المهنية والنقابات العمالية، وتسليح بخبرة نقابية جيدة رغم الملاحقات الأمنية

النيوليبرالية، ووضع خطة وطنية تقود إلى الانفكاك من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي وبروتوكول باريس.

وطرح المؤتمر ضرورة تطوير بنى الحركة الجماهيرية وتوسيع أفقها بما يجعلها تكسب وزناً إضافياً في ميدان المعركة السياسية ضد الاحتلال والاستعمار الاستيطاني، دفاعاً عن مصالح الفئات الشعبية وباقي شرائح المجتمع.

وطرح المؤتمر ضرورة تنظيم صفوف الحركة الجماهيرية وتأييرها وإخراجها من حالتها العفوية إلى حالتها المنظمة، لمواجهة القضايا والملفات الوطنية، وإخراج الاتحادات الشعبية وباقي المؤسسات من حالة الجمود وتحريرها من هيمنة البيروقراطية على أوضاعها وأن تتقدم القوى الوطنية والديمقراطية الصفوف في المعارك الوطنية والاجتماعية، وأن تقدم القدر الكافي من اليقين والثقة بجدارة هذه القوى على قيادة العمل الوطني في الميدان.

لا زال كل ما سبق في إطار التفكير والعمل النظري، حيث إنه وحتى الآن لا نجد أية ممارسة عملية لذلك أسوة بالشعبية، وأن كلا منهما لا زالا متمسكين بالبقاء في أطر بيروقراطية تحتويها السلطة مثل الاتحاد العام لنقابات العمال الذي لم تجر له أية انتخابات منذ أكثر من ثلاثة عقود بل هو قائم على محاصصة فصائلية فوقية.

الجهتين في فقدان الثقل الجماهيري سواء في الطلبة أو بين العمال وهذا ناشئ عن القبول بسياسة المحاصصة في الاتحادات الشعبية.

يحدد الحزب إلى جانب أهدافه الوطنية أهدافاً اجتماعية اقتصادية، فهو يعتبر نفسه مناضلاً من أجل «مصالح الشعب وفي مقدمتها مصالح الفقراء والفئات المهمشة، وانطلاقاً من أن الحزب يقف إلى جانب المطالب العادلة لهذه الفئات، فإنه يناضل من أجل تحسين ظروف حياتهم وتحقيق أقصى درجات العدالة الاجتماعية والمساواة والعيش الكريم، ورفض سياسة التمييز والفساد والمحسوبية والفئوية والرشاوى، كما يناضل من أجل الحفاظ على المنجزات الديمقراطية لشعبنا، وفي مقدمتها حرية التعبير والانتماء السياسي، وحرية الصحافة والنشر وممارسة كافة النشاطات السياسية والمطلبية التي تعبر عن مواقف ومصالح الأفراد والجماعات في إطار القانون» ويرى الحزب أن جوهر عملية التغيير التنظيمي فيه تتطلب وضع أولويات مباشرة أمام الحزب في إعادة بناء منظماته الجماهيرية، وعدم قصر نشاطه الجماهيري على العمل الأهلي.» الذي رأى أنه قد «غلب عليه طابع الخدمات الإغائية وأضعف التركيز على البعد الحقوقي والمطلبي للجماهير الشعبية الكادحة، كما أنه أغفل أهمية العمل التنظيمي الجماهيري، واستبدل تنظيم الجماهير ومشاركتها بتحويلها

والاعتقالات، إلا أن هزيمة حزيران عام 1967 واحتلال الضفة وقطاع غزة أوجدت مهاماً جديدة للحزب تمثلت في مقاومة الاحتلال من خلال النضال الجماهيري والنقابي، وقد أسهم الشيوعيون هنا في الحفاظ على حركة نقابية جماهيرية، وتوسعوا في هذا المجال من تأسيس لجان العمل التطوعي والانخراط في النقابات والنقابات المهنية، وتأسيس الجبهة الوطنية، ليعاد تشكيل الحزب عام 1982، بتوحد الشيوعيون في القطاع مع الضفة والخارج باسم الحزب الشيوعي الفلسطيني.

دمج الحزب في هذه المرحلة بين المقاومة الجماهيرية لسياسات الاحتلال والعمل النقابي بين الجماهير، وطرح الحزب قضايا عديدة تتعلق بالنضال النقابي الجماهيري، دفعت الجبهتين لاستلهاام تجربته في هذا المجال مع حفاظهما على صبغتهما المميزة في ذلك.

قبيل قيام السلطة وإثر تفكك الكتلة الاشتراكية غيّر الحزب اسمه ليصبح «حزب الشعب الفلسطيني»، لكن برامجه الأساسية تجاه الواقع الفلسطيني لم تتغير، وبعد قيام السلطة شارك الحزب في الانتخابات التشريعية الأولى ولم يحظ بمقاعد في هذه الانتخابات فيما شارك الحزب في الحكومة، لكن الحزب حول أغلب منظماته الجماهيرية إلى منظمات مجتمع مدني، برز نشاطها سواء في المجال الزراعي أو الصحي أو المجال النسوي أو في مجال القضايا العمالية، فيما لم يختلف عن

خاتمة

لا زال اليسار الفلسطيني غائبا عن تقديم مقاربة منهجية في النظرية والممارسة للقضايا الاقتصادية الاجتماعية للشعب الفلسطيني سواء في الوطن أو الشتات، كما إنه لا زال مفقدا لأية آلية عملية واضحة وفعالة للربط بين الوطني التحرري والديمقراطي الاجتماعي رغم ترديده للشعار الأثير حول «الثورة الوطنية الديمقراطية» التي لم نلمس من خلال مراجعاتنا سوى ترجمات تجاوزية للوطنية التحررية والديمقراطية الاجتماعية، فهو لا زال غير مدرك بشكل سليم للجمع الخلاق بينهما، وهذا ناتج عن عدم تعمق قيادته في استلهام الفكر التقدمي بشكل خلاق يقدم النموذج الفلسطيني الخاص الذي يثري التجربة الإنسانية في هذا المجال.

وبالتالي فإن أمام اليسار قبل أن يبحث بالوحدة الشكلية بين مكوناته، أن يراجع منطلقاته الفكرية ويعيد نقدها من خلال الربط بين العالمي والإقليمي والوطني المحلي، وأن يقدم خريطة طبقية دقيقة للقوى الاجتماعية الفلسطينية وعلاقتها باللاحق الكولونيالي سواء على المستوى العالمي أو على مستوى رؤية الصراع مع الصهيونية كمعبر ومجسد للفكرة الكولونيالية، أو على مستوى التشكيك الاجتماعية الاقتصادية في فلسطين وأنماط الانتاج السائدة فيها، وأشكال الاستهداف

إلى جمهور منتفع من الخدمات»، وبذلك يدعو إلى إعادة بناء الحركة الجماهيرية، وتنظيمها بوصفها الحلقة المركزية للعمل الوطني الجماهيري والشعبي، وضمان إسنادها من خلال منظمات العمل الأهلي وليس العكس. وحدد لذلك أولويات أهمها بناء حركة نقابية مستقلة مرتبطة بالحزب وتطوير الأطر الخاصة بالعمل في أوساط المهنيين. وإعادة بناء الحركة الطلابية وتعزيز وتطوير الحركة التعاونية وتنظيم المزارعين والفلاحين. وتطوير أطر ومنظمات المرأة».

ما يقدمه الحزب من برامج حالية تشير إلى حالة من المواءمة بين حرصه على المشاركة في الحكومة وبين الحفاظ على السمات الأساسية التي تميزه كحزب يساري خاصة في المجال الاجتماعي الاقتصادي، لكنه أسوة بالجهتين لم يقدم حتى الآن نتاجا فكريا يحاول تحليل الواقع الفلسطيني والتطورات التي اعترته خلال الحقبة الفاتنة المتمثلة بقيام السلطة الفلسطينية، هذا رغم أنه يحاول التفصيل كثيرا في البرنامج الاجتماعي الاقتصادي الذي يتبناه أكثر من الجهتين، إلا إنه لا زال يغيب مقتضيات تحليله السريع لطبيعة السلطة.

انظر: لينين، حول حركة شعوب الشرق التحررية (موسكو: دار التقدم، 1974).

ماو تسي تونغ، « الثورة الصينية والحزب الشيوعي الصيني»، الحوار المتمدن، 1939. المرجع السابق.

لي ذوان، في التجربة الفيتنامية، (بيروت: دار الطليعة، 1979).

دستور الجزائر لعام 1963:

2016/07-19-13-25-03/1018-1963

«بوجه الأزمة الاجتماعية والسياسية في نيكارجوا، تضامننا مع المطالب الشعبية ضد القمع الأورتيغي»، صحيفة المناضل، 2018:

جبرا الشوملي، التجربة العثمانية في بيت ساحور، (القدس: مركز الزهراء، 1990). كما يمكن مراجعة بيانات القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة والتي أظهرت اهتماما شديدا بحياة الناس وعلاقاتهم (عبد الجبار عدوان، بيانات الانتفاضة)، ويمكن كذلك العودة إلى ربعي المدهون، وإلى كتاب (الانتفاضة مبادرة شعبية) لمجموعة من الكتاب الفلسطينيين. حيث تعرض لأدوار القوى الاجتماعية في الانتفاضة. عدا ذلك يمكن القول إن منشورات عادل سمارة حول التنمية بالحماية الشعبية كانت الأساس في ترسيخ كثير من مفاهيم الاعتماد على الذات.

انظر: جميل هلال، النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو (رام الله: مواطن، 2000).

هنا يمكن الاستشهاد بشخص أمثال عادل سمارة، حسين أبو النمل، وآخرون.

يمكن العودة للنظام الداخلي للجنة الشعبية لتحرير فلسطين.

الجهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، البيان الختامي للمؤتمر السابع، 2018.

المرجع السابق.

بولس فرح، تاريخ الحركة العمالية العربية في فلسطين، 1985.

يعقوب زيادين، البدايات.. أربعون عاماً من مسيرة الحركة الوطنية الأردنية، 1981.

تم تعيين المرحوم بشير البرغوثي (الأمين العام للحزب آنذاك) وزيرا للصناعة والتجارة.

- الاستعماري لهذه الأنماط، إضافة لتقديم خريطة طبقية تحدد مواقع الطبقات والفئات الاجتماعية من مشروع التحرر الوطني ودور كل طبقة في هذا المشروع، عدا عن ضرورة إبداع أشكال نضالية جديدة تجمع بين البعد الكفاحي الوطني، والمنظور الاجتماعي التقدمي.
- إن مقياس الثورة هنا ليس بارتفاع نغمة الخطاب، بل بقدرته هذا الخطاب على التحول إلى ممارسة يومية تبني وعياً وقيماً تقدمية جديدة. هذا يتطلب عدا مراجعة التجربة ونقدها جرأة في تحديد المعسكر التقدمي وتوجهاته باستقلال عن هيمنة كل من اليمين العلماني أو الديني.

- بخروج مصطفى البرغوثي من الحزب وتشكيل المبادرة الوطنية الفلسطينية خرجت معه المؤسسة التي كان يديرها وهي جمعية الإغاثة الطبية، كما استقل كل من مركز الديمقراطية وحقوق العاملين، وجمعية المرأة العاملة عن الحزب، وهذا شكل خسارة كبيرة للحزب إذ خرجت بذلك أعداد من الكادرات الجماهيرية والنقابية المتمرسية.
- المرجع السابق.